



نقابة الصرافين في لبنان
Syndicate of Money Changers in Lebanon

نقابة الصرافين: لازلنا ملتزمين بالتعاميم الرقابية رغم صعوبات التنفيذ ولا مواد جرمية على مخالفتها بل عقوبات مسلكية بعهدة البنك المركزي عند ثبوت المخالفة

عقد مجلس نقابة الصرافين في لبنان إجتماعاً استثنائياً برئاسة نائب النقيب الأستاذ الياس سرور حضره الأعضاء، وأصدروا البيان التالي:

1- اطلع المجتمعون على خبر توقيف النقيب الأستاذ محمود مراد عبر وسائل الإعلام، كما اطلعوا على الأخبار المتداولة حول توقيفه والتي لا تخلو من عدم الدقة ريثما ينتهي التحقيق.

2- لظالما كان نقيب الصرافين الأستاذ محمود مراد يسعى جاهداً للالتزام بالتعاميم الرقابية وبسعر الصرف المحدد من قبل السلطات الرقابية رغم التحديات والصعوبات الكبيرة التي ترافق التنفيذ ولذلك قد فوجئ مجلس النقابة بهذه الحادثة المؤسفة التي لا تعكس مطلقاً ما كان يقوم به من جهود واتصالات حثيثة.

3- في مطلق الأحوال إن النقابة على موقفها المبدئي من الأمور التالية:

أ - أنها تبقى تحت سقف القانون.

ب - أنها ملتزمة بالتعاميم الرقابية التي تحدد سعر صرف الدولار الأميركي رغم صعوبة الالتزام بأي سعر محدد مسبقاً في سوقٍ متحرك تتحكم فيه قوة العرض والطلب في ظل نظام اقتصادي حر.

ج - لها ملء الثقة بالقضاء اللبناني وبحكمته وبعقلانيته في التعاون مع هذه القضية والتي وبصرف النظر عن صحة المعطيات المنشورة حولها، لا تنسحب بسلبياتها على جميع أفراد المهنة الذين يلتزمون بالقوانين والتعاميم الرقابية بدليل إضرابهم عن العمل منذ أكثر من أسبوعين ضناً بحسن ممارسة مهنتهم وفقاً للأصول والقوانين والقدرات المتوافرة لهم للتعامل مع السوق الذي يفقد الى مناخ الثقة ويتعطش الى إجراءات فعلية تلجم ارتفاع سعر الدولار وتلجم معه الصرافين غير الشرعيين.

4- إن نقابة الصرافيين في لبنان تهيب بالقضاء الذي نجدد الثقة به التعامل بواقعية مع أي مخالفة قد يكون قام بها أحد الصرافين خصوصاً أن لا من مواد جرمية تدين التعامل بالدولار الأميركي وفقاً لسعر لسوق الفعلي، حتى لا يتعزز الانطباع بأن الصراف هو دائماً كبش المحرقة، علماً أن عقوبة مخالفة التعاميم الرقابية هي عقوبات مسلكية تنص عليها "المادة 18" من قانون تنظيم مهنة الصرافة ولا تستوجب الحبس طالما أنّ نطاق المخالفة يبقى محصوراً بها.

5 - إن نقابة الصرافين في لبنان ستبقى ملتزمة القانون والتعاون مع القضاء والسلطات الرقابية المختصة ولن تنهيا هذه الحادثة المؤسسة عن الدفاع عن مصالح المهنة والإضاءة على الصعوبات والتحديات التي لا طاقة للقطاع على استيعابها في ظل غياب المعالجة الاقتصادية والمالية والاقتصادية الجذرية.

6- كما نهيب بوسائل الإعلام "المرئية والمسموعة" كافة توخي الدقة في نقل الأحداث وعدم تناقل أخبار كاذبة ريثما ينتهي التحقيق.

بيان لنقابة الصرافين في لبنان تاريخ 2020/5/8